الصادرات تطبيق مع زيادة نطاق المساعدات للصادرات خلال عام ١٩٧٠ ، وذلك فيما يتعلق بالتخفيضات على الرسوم الجمركية لاغراض التصدير والرسوم على الصادرات وتقديم القروض بشروط سهلة ، بالاضافة لتقديم خصومات على الضرائب غير المباشرة وتضاعفت هذه الخصومات منذ شباط ١٩٧٠ . كما شددت القيود المالية على السفر حيث خفض حجم المبلغ المسموح بتحويله للمسافر من ٣٧٥ دولارا الى ٢٥٠ دولارا ، ورفعت نسبة الضريبة على تذكرة السفر بنسبة ١٠٪ بالاضافة لرسم يبلغ ٥٥٠ ليرة للسفر بالبحر و٥٩٥ للسفر بالجو ويعتقد المسؤولون بأن هذه الاجراءات ساهمت مساهمة فعالة في تخفيض حجم الانفاق على السفر .

الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧١(٩)

تحكم اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧١ ضوابط السياسة الاقتصادية الانكماشية في جوانبها المالية والنقدية والدخلية ، وهي نفس السياسة التي صممت خلال عام ١٩٧٠ بهدف الحد من الاثار التوسعية التي تتركها السياسة الانفاقية على الاقتصاد وبسبب التوسع الكبير في النفقات العسكرية وما لها من آثار على عرض النقد وميزان المدفوعات . وتتوقع السلطات الاقتصادية نتيجة لهذه السياسات ولطبيعة التطورات التي يتحرك في اطارها الاقتصاد الاسرائيلي ان يتراجع معدل النمو في الانتاج القومي ليسجل نموا بنسبة ٧٪ مقارنا بنسبة ٨،٤٪ خلال عام ١٩٧٠ . كما تتوقع ان يرتفع معدل نمو الاستهلاك الخاص بما نسبته ٤٪ مقارنا بما نسبته ٥٪ للعام الماضي ، وذلك انعكاسا لزيادة الضرائب غير المباشرة والضرائب الاضافية على الواردات ، كما يعتقد الاسرائيليون الرسميون بأن الزيادة في الاجور لن تنعكس بصورة ملحوظة في رفع مستوى الاسعار . كما يتوقع ان يرتفع معدل نمو الاستهلاك العام (بالشروط الحقيقية) بما نسبته ٥٪ خلال عام ١٩٧١ ، وذلك على ضوء توقع تحسن الاوضاع السياسية في المنطقة وسرعة تحقق هذا التحسن مما سينعكس على الحد من تصاعد الانفاق العسكري . ويتوقع ان يرتفع معدل الاستثمار بنسبة ١١٪ وهو منخفض عن معدل نموه خلال العام الماضي ، وذلك راجع لكون معدل نمو الاستثمار كان مرتفعا كثيرا خلال ثلاثة الاعوام الماضية بالاضافة لانخفاض حجم الاستثمار في الزراعة والمساكن ، ولكون العديد من المشاريع سينتهي انجازها بصورة نهائية قريبا . ويتوقع ان يرتفع الطلب الكلي المحلي بما نسبته ٦٪ بالشروط الحقيقية ، واذا صحت التوقعات فسيكون عام ١٩٧١ هو العام الاول منذ عام ١٩٦١ الذي ينخفض فيه معدل الطلب العام عن معدل نمو الانتاج القومي الاجمالي مما يسمح بارتفاع أقل في عجز حساب السلع والخدمات لميزان المدفوعات . كما يتوقع ان ترتفع الاسعار بما نسبته ٤٪ مقارنة بـ ٨ — ٩٪ خلال عام ١٩٧٠ .

اما بالنسبة لميزان المدفوعات الاسرائيلي فيتوقع ان يسجل حساب السلع والخدمات تزايدا في عجزه يقارب نفس مداه خلال عام ١٩٧٠ وهو في حدود ٧٠ — ٨٠ مليون دولار (تزايد العجز) ليسجل ما قيمته ١،٣ بليون دولار ، وهناك توقعات متفائلة بالنسبة للصادرات من الحمضيات والماس بالاضافة الى ان الواردات، رغم انها ستشهد تزايدا في بعض البنود خاصة السفن والطائرات ، الا انها لا يتوقع ان تشهد زيادة في الواردات العسكرية بنفس معدل الزيادة المتحققة خلال عام ١٩٧٠ مما يعني ان ميزان الخدمات سيسجل عجزا اقل في معدله من معدل العام الماضي . خاصة وان نظام الودائع على الواردات سيستمر فرضه خلال عام ١٩٧١ وتقرر ان يستمر لعام ١٩٧٢ ، وذلك رغم ان نسبة الودائع على الواردات قد انخفضت من ٥٠٪ الى ٤٠٪ منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ ، ويتوقع ان تنخفض بنسبة اخرى خلال عام ١٩٧٢ . وقد خضع لتأثير هذا النظام ٢٠٪ من الواردات الاسرائيلية كما فرضت ضريبة اضافية على الواردات بنسبة ٢٠٪ في آب (اغسطس) ١٩٧٠ ساهمت وتساهم في تخفيض حجم المستوردات . ويتوقع ان يصل عجز حساب السلع والخدمات مستواه في العام الماضي ، كما سبق بيانه ، ليصل الى ١،٣ بليون دولار ، ويتوقع ان تبلغ التحويلات بدون مقابل ما قيمته ٦٥٠ مليون دولار ، والقروض بنفس القيمة تقريبا ، ويتوقع ان يشهد مركز الاحتياطي تغيرات طفيفة .

تقييم لتوقعات عام ١٩٧٠ : —

يلاحظ ان اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧١ وفق توقعات السلطات الاقتصادية الاسرائيلية تسجل اتجاهات ايجابية متفائلة بالنسبة للاقتصاد وزيادة احكام السيطرة على اتجاهاته التوسعية